

دول الخليج تواجه أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها

واشنطن - حملت تحذيرات معهد التمويل الدولي من إمكانية تضرر اقتصادات دول الخليج العربي هذا العام بسبب أزمة كورونا وما تبعها من تداعيات، في طياتها مخاوف من تعثر حكومات المنطقة في القيام بتنفيذ إصلاحاتها المنتظرة.

ويتوقع خبراء المعهد في تقرير نشره الثلاثاء، انكماش اقتصادات دول الخليج فيما تبقى من العام بنحو 4.4 في المئة، على أن تعود إلى النمو في العام المقبل. وبحسب توقعات المعهد، فإن إجمالي الناتج المحلي لقطاع النفط سينكمش بنحو 5.3 في المئة نتيجة قرار تحالف أوبك بخفض إنتاج النفط، بينما سينكمش الاقتصاد غير النفطي بمعدل 3.8 في المئة نتيجة الإغلاق.

واشار تقرير المعهد إلى أنه في حين يمكن أن تعتمد البحرين على المساعدات الخارجية من دول الجوار لمواجهة الضغوط الخارجية، فإن سلطنة عمان تظهر كتقطة شديدة الضعف في المنطقة في ضوء تزايد ديونها العام.

وكانت تداعيات الوباء في دول الخليج أكبر بكثير من مجرد إلحاق الضرر بقاعدة الإيرادات والدخول الشهرية للأسر. وقد دفعت هذه الانعكاسات إلى اعتماد خطط تغيير هيكلية هائلة بطرق لم تأخذها خطط التنوع الاقتصادي في الحسبان.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت دول الخليج يمكن أن تواصل مستقبلا التركيز على المشاريع العملاقة التي تلتفت الانتباه مثل مشروع نيوم السعودي، وهي المدينة المستقبلية التي تقدر قيمتها بنحو 500 مليار دولار على البحر الأحمر.

ولكن من المؤكد أنه في أعقاب هذا الوباء، ستضطر دول الخليج إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسيكون الرهان مستقبلا على الشفافية لتطبيق الأزمات.



وقال جاريس إيرديان وصامويل لاروسا المحللان في المعهد إن حدة الانكماش هذا العام هي الأسوأ لدول الخليج، وأن التعافي المتوقع للعام المقبل "يخضع لدرجة عالية من الغموض".

وأشار المحللان إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي الست ستسجل أسوأ ركود اقتصادي في تاريخها خلال العام الحالي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط.

ومن المتوقع أن تتأثر قدرة حكومات المنطقة على استيعاب ايرادات ضمة تراجع الإيرادات الحادة من النفط والغاز والسياحة والاستثمار بشكل متفاوت رغم ملائمتها المالية الجيدة على المدى المتوسط.

ولا يمكن تدارك هذه الإيرادات إذا لم تتضاعف فعليا وتيرة تنوع



احتلال تركي لأسواق ليبيا

غزو البضائع التركية يقصي المنتجات التونسية من السوق الليبية

ارتباك دبلوماسي تونس يعبد الطريق أمام تغول أنقرة اقتصاديا غرب ليبيا

وتتميز ليبيا بموقع استراتيجي مهم وسط شمال القارة الأفريقية وهي دولة غنية بالنفط وتزخر بموارد طبيعية أخرى مثل الغاز والمياه والمعادن ما يخول لها أن تكون قطبا اقتصاديا كبيرا لولا ويلات الحروب.

وقال الحقوقي والمختص في الشأن الليبي مصطفى عبدالكبير في تصريح خاص لـ"العرب" إن "غزو السلع التركية والصينية للأسواق الليبية غذته عوامل كثيرة منها فارق الكلفة وإصرار عدد من التجار الليبيين والأفارقة والأوروبيين والإسويين على استغلال علاقتهم بالمليشيات لفرض سلطتهم، التي عادة ما تكون غير خاضعة حتى لشهادة الصحة والسلامة".

عمقت الاضطرابات الأمنية في ليبيا متاعب الاقتصاد التونسي الباحث عن نقطة ضوء في نفق الأزمات المظلم جراء انحسار المبادلات التجارية بين البلدين الجارين في ظل النزاع المستمر وأزمة وباء كورونا وما تبعها من غلق للمنافذ الحدودية، والذي استغلته تركيا لصالحها لتغرق السوق الليبية بسلعها الرخيصة وتقصي المنتجات التونسية باعتبار أن تونس كانت أبرز شريك اقتصادي قبل الحرب.

وتسببت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في اضمحلال مقومات الاستثمار بفعل انعدام الأمن ومناخ الأعمال الملائم إلى جانب التجاذبات السياسية بين حكومتين في الشرق وأخرى في الغرب، علاوة على التدخل الأجنبي، الذي زاد الأوضاع سوءا.

وقال أمين عام مجلس الأعمال التونسي الأفريقي أنيس الجزيري في تصريح خاص لـ"العرب" إن "الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي وتداعيات فيروس كورونا في ليبيا أثرت بوجه الخصوص على مصالح تونس".

وتتخطى أوساط الأعمال التونسية على مضمض المصادقة على مشروع قانون اتفاقية التجارة الأفريقية الحرة، الذي تم إسقاطه في البرلمان لعدم توفر العدد الكافي من الأصوات ما أثار موجة استياء عارمة وصف فيها حينها مجلس الأعمال التونسي الأفريقي الخطوة بـ"جريمة في حق الشعب التونسي".

ومن المرتقب أن يعيد مجلس نواب الشعب التونسي (البرلمان) النظر في المشروع خلال يونيو الحالي بعد انقضاء مدة الثلاث أشهر لإعادة مناقشة أي قانون تم إسقاطه وفق ما ينص عليه الدستور والقوانين الجاري بها العمل.

وفي هذا السياق طالب الجزيري البرلمان إلى إعادة النظر في الاتفاقية في أقرب الأجل، وعبر عن أمه في أن تحظى هذه المرة بمصادقة النواب، لافتا إلى أن أغلب الكتل النيابية عبرت على موافقتها الاتفاقية لأهميتها بالنسبة للاقتصاد التونسي.

وتهدف الاتفاقية إلى تنويع المبادلات التجارية الأفريقية وتحقيق زيادة في حجم التجارة البينية بنسبة 50 في المئة بحلول عام 2022 وذلك عبر زيادة مستويات التنسيق في تحرير المبادلات التجارية ووضع اليات التطبيق والتيسير.

ويجمع خبراء على أن تونس فقدت دورها في الملف الليبي على مستويات عدة وخصوصا الاقتصادي، وهو ما تطرق إليه الجزيري بقوله "تحتاج إلى دبلوماسية نشيطة في الملف الليبي وأكثر جرأة وشجاعة في الدفاع عن مصالحنا".

وبين أنه من الضروري "العمل على تأمين مرور البضائع برا إلى ليبيا وتصريف الخطوط البحرية بين البلدين من مختلف موانئ ودعم الشركات المصدرة في تأمين بضائعها ماليا".

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - بدأت ملامح الاتفاقية المثيرة للجدل بين حكومة الوفاق الوطني الليبية وأنقرة تنعكس بوضوح على الاقتصاد التونسي، الذي تضرر بفعل غزو البضائع التركية إلى البلد الجار الغارق في دوامة الحرب منذ تسع سنوات.

وحتى قبل إبرام هذه الاتفاقية المبرمة في ديسمبر الماضي، فإن تدابير الإغلاق بسبب وباء كورونا، والاضطرابات على الحدود الجنوبية الشرقية لتونس، دفعت إلى توقف الحركة التجارية على أهم معبرين للبلاد وهما رأس جدير وذهبية-وازن، ما أضر المصادرات التونسية.

وأكد خبراء اقتصاد وحقوقيون تونسيون لـ"العرب" أن دخول تركيا على خط الأزمة الليبية خلط الأوراق وقوض مساعي تونس لتصدير منتجاتها في سوق أكبر شريك تجاري لها منذ عقود قبل اندلاع شرارة الثورة بالبلدين في 2011 وذلك بفضل العلاقات الإستراتيجية والتاريخية المتجذرة.

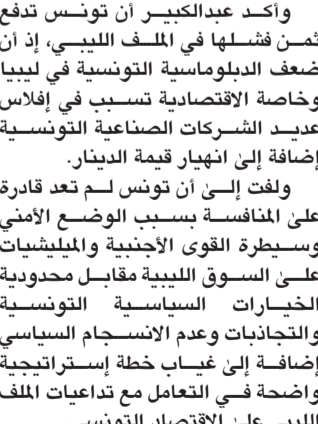
ويعيب هؤلاء على ارتباك الدبلوماسية السياسية والاقتصادية لتونس، والتي ستجعلها تضع الفرصة على نفسها من أجل تحقيق عوائد أكبر، فضلا عن تحريك عجلة قطاعات ترى في السوق الليبية منفذا لها لتعزيز تجارتها.

وتشير التقديرات إلى الانحسار الكبير في حجم السلع التونسية بالأسواق التجارية الليبية ولأسيا في المنطقة الغربية بواقع 70 في المئة عما كانت عليه في السابق، لتحل محلها البضائع التركية.

ودخلت ليبيا، البلد العضو في منظمة أوبك، منذ ثورة فبراير 2011 التي أطحت بنظام معمر القذافي، في متاهة من المشكلات المزمنة وخاصة على المستوى الاقتصادي وانهارت معه قيمة العملة المحلية وتبخرت الاحتياطيات من العملة الصعبة المخاتية من عائدات تصدير النفط التي كانت ولا تزال الشريان الوحيد للاقتصاد.



أنيس الجزيري
تدخل تركيا مكثفا من إغراق السوق الليبية ببضائعها



مصطفى عبدالكبير
تونس تدفع ثمن فشل دبلوماسيتها الاقتصادية في ليبيا

وأشار الخبير المختص في الشأن الليبي إلى أن خط الربط الكهربائي بين تونس وليبيا لا يغطي إلا بعض المدن والقرى الحدودية فقط إضافة إلى وجود عدة صعوبات خاصة في مسألة سداد الديون والصيانة جراء الحرب.

وأغلقت منذ العام 2012 أكثر من 200 شركة صناعية متوسطة والعديد من الشركات الصغيرة، التي كانت تصدر منتجاتها بنسبة عالية نحو ليبيا ما تسبب في فقدان الألاف من الوظائف.

سوق دبي المالي يعزز خطوات التحول الرقمي

دبي - عزز سوق دبي المالي خطوات التحول الرقمي، بإطلاقه الثلاثاء تطبيقا متكامل للخدمات الذكية، ضمن إستراتيجية البورصة الذكية، التي تقول الحكومة إنها حققت نقلة نوعية في أساليب تقديم الخدمة بقطاع أسواق المال.

وقال رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي عيسى كاظم إن "التطبيق المتكامل الجديد يعزز مكانة سوق دبي المالي الرائدة على المستوى الإقليمي من حيث المبادرة والابتكار وتبني أحدث التقنيات".

ونقلت وكالة أنباء الإمارات (وام) عن كاظم تأكيد أن التطبيق يوفر خدمات من خلال منصات ذكية متعددة تتناسب مع احتياجات قاعدته الضخمة والمتنوعة من المستثمرين التي تتجاوز 845 ألف مستثمر.

وتشمل المزايا الجديدة للتطبيق قائمة مركزة لمتابعة التداول، ومؤشرات أسعار الأسهم وتنبهات بيانات التداول بشكل فوري، وإفصاحات الشركات والتحليل الفني والأساسي.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمعاملين في السوق متابعة معاملاتهم وكشف الأرباح النقدية الخاصة بهم، والتحكم باستخدامات بطاقة أي فيزيتور عبر وضع ضوابط معينة للاستخدام، علاوة على التواصل السلس مع خدمة الزبائن في سوق دبي المالي لتقديم ومتابعة الطلبات الخاصة بخدمات المستثمرين في السوق.



حلول مبتكرة لتسهيل الأعمال